Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

بالتنوين لبيان أن الاسم غير مضاف إلى ما بعده بأدلة منها: سقوط نون التنوين فى الوقف، ويعنى بذلك أنها لو كانت علامة على التمكن لثبتت فيه، ولكن لما كانت علامة على الانفصال فقد سقطت فى الوقف لانه مغن عنها، ومن أدلته أنهم لا ينونون الضمائر ولا المبهمات ولا المقترن بأل، لأن هذه الاسماء لايتوهم إضافتها فاستغنت بذلك عن التنوين، على حين كثر التنوين فى النكرات لفرط احتياجها إلى التخصيص بالاضافة وكذلك لم ينون الفعل لأنه متصل بفاعله أبدا، أما الحرف فالعامل منه متصل بمعموله وغير العامل لاتتصور إضافته.

وقد اقتضاه هذا الأصل أن يعلل لصرف الأعلام، وحكمها حكم الضمائر والمبهمات، ووضع لذلك أصله المعروف، و الذى أشرنا اليه ونحن نتحدث عن علله وأصوله اللغوية.

هذا تفسيره للتنوين كما ذكره فى كتابه الامالى، على أنه فى النتائج ـ وهو أول كتبه ـ كان قد جعله علاقة للتمكن والانفصال (١)، جامعا بذلك بين المذهبين، ثم عدل إلى رأى الكوفيين.

نون الوقاية:

وقد ذكر أنهم أرادوا فصل الفعل والحروف المشبهة له من الياء، حتى لاتتوهم إضافته فاجتلبوا لذلك هذه النون (٢)، ويعلل كسر هذه النون، بأنه لولا سكون ياء المتكلم لكانت ساكنة كالتنوين.

النون التى قبل علامة الانكار:

وهى النون التى فى نحو: أزيد إنيه، وأنا إنيه، وكان سيبويه يقول فى هذا: «واعلم أن من العرب من يجعل بين هذه الزيادة [يعنى ياء الانكار] وبين الاسم «إن» فيقول: أعُمَر إنيه وأزيد إنيه، كأنهم أرادوا أن يزيدوا العَلَم بيانا وإيضاحا(٣)».

(١) النتائج ٨٧ ـ ٨٨

(٢) ن. م ١٩٤

(٣) الكتاب ١/٤٠٧